يقول هيجل:

«المراد بالحق هو الوجود، أيا كان نوعه، الذي يجسد الإرادة حرة، ومن ثم فإن الحق حسب تعريفه هو الحرية بوصفها فكرة.

ملاحظة: النقطة الحرجة في تعريف كانطي للحق وفي التعريف الشائع الذي يقبله الناس بصفة عامة (انظر مقدمة لفلسفة القانون لكانط)، هي القيد الذي يجعل من الممكن لإرادتي أو إرادة الذات أن تتعايش مع الإرادة الذاتية لكل إنسان وفقا لقانون كلي)). ولا يشمل هذا التعريف، من ناحية سوى مقولة سلبية هي فكرة "التقييد" في حين أن العامل الإيجابي من ناحية أخرى، وهو القانون الكلي أو ما يسمى "بقانون العقل، مطابقة إرادة الذات عند الفرد مع إرادة كل فرد آخر، يؤدي إلى مبدأ التناقض وإلى فكرة الهوية المجردة المعورفة جدا. إن تعريف الحق الذي اقتبسته يتضمن وجهة نظر إلى موضوع أصبحت شائعة خصوصا عند

روسو، وهي ترى أن ما هو أساسي وجوهري وأولي لإرادة شخص من الأشخاص كإرادة ذاتية خاصة لا هو الإرادة العقلية ولا الإرادة المطلقة ولا هو الروح بوصفها فردا جزئيا، ولا هو الروح على نحو ما هي عليه في حقيقتها. وما أن نأخذ بهذا المبدأ حتى يظهر العقلي على المسرح، ولكنه لا يظهر إلا كقيد فحسب لهذا النوع من الحرية التي يتضمنها هذا المبدأ، وبالتالي فإنه لا يظهر كذلك كشيء عقلي بطريقة ثانية بل فقط ككل خارجي مجرد. وتخلو هذه النظرة من كل تفكير نظري وهي نظرة ينبذها الفكر الفلسفي. والظاهرة التي أدت إليها في كل من رؤوس البشر وفي العالم في آن واحد، ظاهرة مرعبة ولا يوازيها في هذا الرعب سوى تفاهة الأفكار التي قامت عليها.

ليس الحق شيئا مقدسا إلا بسبب أنه تجسيد للتصور المطلق أو الحرية الواعية بنفسها. لكن الطابع الصوري الشامل للحق ... يظهر في مرحلة متميزة في تطور تصور الحرية. إن الحق الأعلى، في مقابل الحق الصوري نسبيا (أعني الحق المجرد) والمقيد نسبيا أيضا، ينتمي إلى مجال ومرحلة الروح التي يعين فيها الروح نفسه ويحقق بالفعل اللحظات الأخرى التي تشملها فكرته وهو ينتمي إلى هذا المجال بوصفه المجال الأكثر عينية والأكثر غنى من الناحية الداخلية والأكثر كلية حقا.

لكل مرحلة في تطور فكرة الحرية حقها الخارجي، لأنها تجسيد للحرية في إحدى صورها الجزئية، وحين يقال إن هناك صداما بين الأخلاق الذاتية أو الأخلاق الاجتماعية وبين الحق، فإن الحق المقصود هنا ليس الحق الصوري الأول للشخصية المجردة. فالأخلاق الذاتية والأخلاق الاجتماعية ومصلحة الدولة تمثل "موضوعا": هو عبارة عن حق ذي طابع خاص لأن كلا منها صورة نوعية خاصة من الحرية وتجسيد لها، ولا يمكن لها أن تدخل في صدام إلا إذا كانت كلها تقف على قدم المساواة بوصفها حقوقا... فإذا تصادم حقان فإن أحدهما يكون تابعا للآخر، أما حق روح العالم غو وحدة الحق المطلق الذي لا حد له».

هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة وتقديم وتعليق إمام عبد الفتاح، دار التنوير للطباعة والنشر، ط. 3، بيروت، 2007، ص. 135-137.